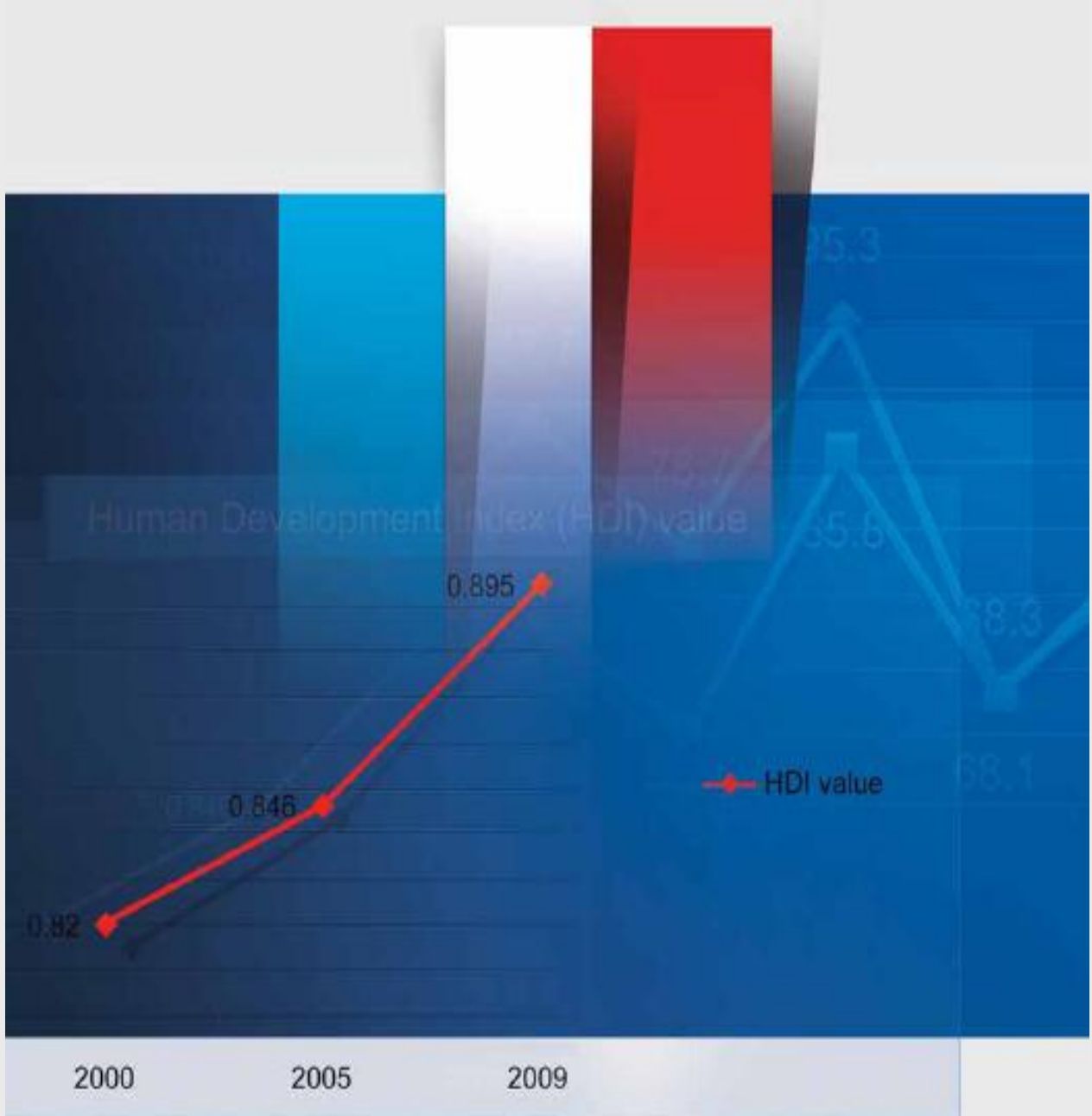




الأمم المتحدة في مملكة البحرين

إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين استعراض لعشر سنوات



أعدّها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين
فبراير/شباط 2010

إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين استعراض لعشر سنوات



فريق الإعداد

إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين
استعراض لعشر سنوات

البحث والإحصائيات: سيد أغا، ومريم كاظمي
مساهمات: منظمات الأمم المتحدة المشار إليها في هذا التقرير



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة حفظه الله ورعاه
رئيس الوزراء الموقر



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة حفظه الله ورعاه
رئيس الوزراء الموقر



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله
ولي العهد



الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون
يقدم جائزة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى
صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين، يوليو/تموز 2007

ii	تمهيد	
1	مقدمة: ملخص أهم إنجازات مملكة البحرين في نظام الأمم المتحدة	.1
4	خلفية الموقف	.2
7	إنجازات مملكة البحرين فيما يتعلق بالأدلة الأساسية للتنمية البشرية (2000-2009)	.3
16	مؤشرات منتقاة من التنمية البشرية لمجلس التعاون الخليجي (2009): مقارنة	.4
21	الأولويات المستقبلية المقترحة للبحرين	.5
23	الإنجازات الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة في مملكة البحرين	.6
28	خاتمة	.7

تمهيد

توجد حالياً خمس منظمات تابعة للأمم المتحدة في البحرين، وتشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (UNEP ROWA)، والمكتب الفرعي لمركز الأمم المتحدة للإعلام (UNIC)، المكتب الإقليمي لتشجيع التكنولوجيا الخاص بمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO)، والمكتب الإقليمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO). كما تتعاون حوالي 15 منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة غير المقيمة مع عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية من مكاتبها الرئيسية أو الإقليمية. ويحدد هذا التقرير كذلك باختصار الانجازات الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة في مملكة البحرين.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لتهنئة قيادة البحرين على جهودها الناجحة في مواجهة التحديات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية لبيئة عالمية دائمة التغير، خاصة خلال الأعوام العشرة الماضية. وسيستمر تطبيق السياسات الحكومية وتحقيق الأهداف الموضوعة في الرؤية الاقتصادية 2030 في تحفيز النمو وإنتاجية القطاع الخاص بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لشعب البحرين.

تقدم البحرين نموذجاً ناجحاً للتنمية البشرية المستدامة في المنطقة. وللبناء على تلك الإنجازات، تلتزم الأمم المتحدة ومملكة البحرين بشراكة أقوى لتوطيد إضافي لمكاسب التنمية البشرية بما يدعم الأولويات القومية للمملكة.

يجب أن تفخر البحرين، حكومة، وقيادة، وشعباً بإنجازاتها المتميزة في مجال التنمية البشرية المستدامة. إذ نجح الميثاق الوطني الطموح والمتطلع قدماً بالإضافة إلى خطط وسياسات العقد الماضي في تحويل هذه الأمة من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد ناجح ومتنوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستمر البحرين، مستلهمة خطاها من رؤية جلاله الملك وقيادة صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، في السعي إلى نجاحات أعظم.

ومنذ عضويتها في الأمم المتحدة في عام 1971، كان للبحرين إنجازات واضحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث يأتي تمكين المرأة، وإدارة التحديات البيئية، ونوعية التعليم، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها على رأس قائمة أولوياتها. يقدم هذا التقرير أساس إحصائي راسخ لتأكيد نجاحات التنمية البشرية في البحرين.

أما فيما يتعلق بأدلة التنمية البشرية، شهدت السنوات العشر الماضية تحقيق عدة تحسينات هامة في نوعية الحياة. وقد ارتفع دليل التنمية البشرية للبحرين خلال العقد الماضي من 0.820 في عام 2000 إلى 0.895 في عام 2009، لتحتل البحرين المرتبة رقم 39 على مستوى العالم طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2009. وعلى العكس من نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، تمكنت البحرين من ترجمة النمو الاقتصادي إلى تحسين في نوعية حياة مواطنيها.

سيد أغا

المنسق المقيم للأمم المتحدة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. مقدمة: ملخص الإنجازات الرئيسية لمملكة البحرين في نظام الأمم المتحدة



1. أوجد جدول أعمال الإصلاحات الذي قام جلالة الملك بإدخاله على الميثاق الوطني، أوجد بيئة اقتصادية وسياسية مزدهرة للمحافظة على الميزة التنافسية للدولة على الساحة العالمية.
2. حصل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين على جائزة الشرف لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي قدمها إليه الأمين العام للأمم المتحدة لجهوده في تحسين حياة الفقراء في المناطق الحضرية من خلال سياسات إسكان وتنمية حضرية أفضل. (يوليو/تموز 2007)



3. تم تكريم البحرين لجهودها وإنجازاتها البارزة في تشجيع التعليم والثقافة بحصولها على ميدالية ابن سينا، والتي تسلمها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة. (أكتوبر/تشرين الأول 2009)

4. ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبحرين من 0.820 في عام 2000 إلى 0.895 في عام 2009، مما وضعها بين مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (HHD) في العالم.¹ طبقاً لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، تحتل البحرين المرتبة رقم 39 على مستوى العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبتمبر/أيلول 2009).
5. استضافت البحرين الإطلاق العالمي لأول تقرير تقييم عالمي من نوعه حول الحد من مخاطر الكوارث، مما يظهر قيادة البحرين في جدول الأعمال هذا ذو الريادة العالمية. واعترافاً بزيادة البحرين، عمل فريق الأمم المتحدة في المملكة مع وزارة الشؤون الخارجية لتنظيم زيارة ناجحة لسكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون إلى مملكة البحرين في مايو/أيار 2009. بتقديمها للدعم السخي لهذه المناسبة، أظهرت البحرين التزامها بالمشاركة في الجهود العالمية للحد من مخاطر الكوارث.



6. حسنت البحرين من ترتيب الأمم المتحدة للاستعداد للحكومة الإلكترونية بصعودها إلى قمة الدول العربية والمركز الثالث في آسيا، والمركز الثالث عشر على العالم. (فبراير/شباط 2010)



7. إنشاء جائزة الملك حمد بن عيسى آل خليفة التابعة لليونسكو لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم لمكافحة المشروعات والأنشطة الخاصة بالأفراد، والمؤسسات، وغيرها من الهيئات أو المنظمات غير الحكومية على النماذج الممتازة، وأفضل الممارسات، والاستخدام الإبداعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التعلم، والتعليم، والأداء التعليمي بشكل عام.
8. بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تكرم جائزة هابيتات للشيخ خليفة بن سلمان آل

¹ قام تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بتصنيف الدول إلى أربعة تصنيفات هي: تنمية بشرية مرتفعة جداً (VHHD)، أو تنمية بشرية مرتفعة (HHD)، أو تنمية بشرية متوسطة (MHD)، أو تنمية بشرية منخفضة (LHD).

خليفة الجهود البارزة للأفراد والمنظمات والهيئات في تطبيق جدول أعمال هابيتات وتشجيع التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تبادل ونقل الدروس المستفادة.

9. إن انتخاب سعادة الشبيخة هيا راشد آل خليفة رئيساً للدورة الحادية والستون للجمعية العامة في 8 يونيو/حزيران 2006 لدليل واضح على إنجازات البحرين في تنمية المرأة.



10. تأسيس المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة في البحرين والتي تشمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومركز الأمم المتحدة للإعلام (UNIC)، ومكتب تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا (ITPO) التابع لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO).

11. أدخلت قيادة البحرين عدداً من الإصلاحات على سوق العمل من بينها كان إلغاء نظام "الكفالة" في عام 2009 تطوراً ناجحاً. إحدى المكاسب الهامة الأخرى هي المحافظة على مستويات منخفضة من البطالة – أقل من 4 في المائة.

2. خلفية الموقف

تدين البحرين بالكثير من تميزها الاقتصادية المستدامة إلى اختيارات التنمية البشرية الواعية التي تقوم بها الحكومة. إن إستراتيجية التنوع المستمرة لم تحول البحرين من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط فقط، بل جعلت من البحرين، بقوتها العاملة المتنوعة والمتعلمة، بوابة الخليج. وفي قلب هذا النجاح يأتي ميثاق العمل الوطني لعام 2001 وتطبيق الحكومة له. ومع الدعم القوي من سكان البحرين لجدول أعمال الإصلاح الذي أدخله جلالة الملك من خلال الميثاق، تم إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية مزدهرة للمحافظة على الميزة التنافسية للدولة في الساحة العالمية. وستستمر الرؤية الاقتصادية 2030 التي تمت صياغتها حديثاً في حماية إنجازات البحرين وإعداد الدولة للمزيد من التنمية البشرية المستدامة.

السياسة



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
قائد الرؤية الاقتصادية 2030 للبحرين

إن البحرين دولة ملكية دستورية لديها مجلسين تشريعيين وقضاء مستقل. يحكم البلاد جلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك ورئيس الدولة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2002. يقود الفرع التنفيذي رئيس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة. ويضم الجانب التشريعي من (مجلس النواب) المنتخب (مجلس الشورى) المعين، الذي يتكون كل منهما من 40 عضواً لمدة أربعة سنوات. تنقسم الدولة إدارياً إلى خمس محافظات وبلديات. عقدت الانتخابات في عامي 2002 و2006 لاختيار مجلس النواب، ومن المتوقع أن تعقد الجولة التالية من الانتخابات عام 2010.

ومع الموافقة الساحقة للمواطنين على

الميثاق، تم إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية تشمل حرية التعبير والحق في التنظيم. كما منحت المرأة البحرينية حقوقاً سياسية أكثر – مثل الحق في المشاركة والتصويت في الانتخابات البلدية والبرلمانية. هذا وقد شجعت الإصلاحات الاجتماعية أيضاً على تقوية المنظمات غير الحكومية (NGOs) وغيرها من جمعيات المجتمع.

ومع الموافقة الساحقة على الميثاق، تم إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية تشمل حرية التعبير والحق في التنظيم.

الاقتصاد

مرت البحرين خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بمستويات عالية جداً من النمو، مثل فيها الدخل من النفط حوالي 80 في المائة من الإيرادات الحكومية خلال عامي 1974-1975. وأدى انهيار أسعار النفط في الثمانينات إلى تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي في المنطقة.

تشكل إيرادات النفط والغاز الطبيعي حالياً 11.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 76 في المائة من الدخل الحكومي. وبالرغم من أن البحرين كانت هي الدولة الأولى في الخليج في اكتشاف النفط، إلا أن الحكومة قررت تنويع اقتصادها. ويمثل القطاع المصرفي المتنامي المكون الرئيسي في إستراتيجية التنوع الاقتصادي للدولة، وبالتالي فهي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27.6%. كما يعتقد أن الدولة بها أكبر مركز للمؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. ومع الإمكانيات الحديثة والمتطورة للاتصال والنقل، بالإضافة إلى قاعدة تنظيمية قوية، أصبحت البحرين مقراً للعديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس أعمالها في منطقة الخليج. إن البحرين لا تعاني من شدة الفقر قياساً على الدليل العالمي للأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وبالرغم من ذلك، فهناك أسر لا تتمكن من تلبية مستويات معيشتها اليومية بدون مساعدات حكومية.

يعتمد الاستمرار في النمو القوي على قدرة البحرين في الحصول على إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي كوسيط لدعم التوسع في صناعات البتروكيماويات والألمونيوم بها. وتشكل العمالة، خاصة بين الشباب، ونضوب مصادر النفط والمياه الجوفية تحديات اقتصادية طويلة المدى تعمل الحكومة على مواجهتها.

وتسعى الحكومة إلى زيادة فرص العمل عن طريق تشجيع نمو القطاع الخاص. ولكن على المدى الطويل، يمكن مفتاح النجاح في تحديد مناطق التخصص، وموائمة التعليم اليوم مع الاحتياجات المستقبلية في مجال العمل.

تشكل العمالة، خاصة بين الشباب، ونضوب مصادر النفط والمياه الجوفية تحديات اقتصادية طويلة المدى تعمل الحكومة على مواجهتها.

وضع المرأة

أعطت التغييرات السياسية في عام 2000 للمرأة حق التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية. ولأول مرة في مايو/أيار 2000، قام جلالة الملك بتعيين ست نساء من بين الأعضاء الأربعين لمجلس الشورى، أعلى مجلسي الحكم التشريعي في البحرين. وفي عام 2006، تم تعيين عشر نساء في مجلس الشورى الجديد. هذا وتقدمت المرشحات في انتخابات البلديات والانتخابات البرلمانية لعام 2002، وبالرغم من فوز امرأة واحدة فقط بمقعد في البرلمان في انتخابات عام 2006، إلا أن العملية كانت ناجحة لقيادة وتمكين المرأة إذ خلقت وعياً شعبياً واسعاً بالدور القيادي للمرأة في المجتمع. وتشمل الإصلاحات النوعية الأخرى في المجال السياسي تعيين وزيرات في الحكومة. هذا بالإضافة إلى تعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية بالبحرين في عام 2007.

المجلس القومي للمرأة الذي تأسس في عام 2001 في البحرين هو هيئة قومية متخصصة في معالجة قضايا المرأة في البلاد. ويشمل أحد مشاريعه الرئيسية التمكين الاقتصادي والسياسية للمرأة الذي يتم تطبيقه بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يهدف البرنامج إلى زيادة الوعي وبناء قدرات المرأة في الأدوار القيادية واتخاذ القرار، وتوسيع دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأن السياسات في القطاعين العام والخاص.

في مايو/أيار 2000، قام جلالة الملك بتعيين ست نساء من بين الأعضاء الأربعين لمجلس الشورى، أعلى مجلسي الحكم التشريعي في البحرين. وفي عام 2007، تم تعيين عشر نساء في مجلس الشورى الجديد.

شراكة المملكة مع الأمم المتحدة

تدرك مملكة البحرين قيمة وأهمية الأمم المتحدة في دعم أولويات التنمية البشرية بها، كما تعتبر الحكومة الأمم المتحدة مصدراً للخبرة الفنية والتوجيه بشأن تطوير السياسة بالإضافة إلى كونها منسفاً في تطبيق جهودها التنموية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تدرك الدور المحفز ومهام التنسيق متعددة الأطراف التي يقوم بها المنسق

المقيم للأمم المتحدة. يلعب المنسق المقيم دوراً قوياً في التعريف بأهمية نظام الأمم المتحدة في تنمية أوجه التآزر داخل منظمات الأمم المتحدة من أجل تنسيق أكثر كفاءة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية في مملكة البحرين.

وتتميز هذه التدخلات بمزيج من المشورة في مجال السياسة، والتعريف بأفضل الممارسات، وتقوية المؤسسات. كما يتصل دور الأمم المتحدة في البحرين بشكل وثيق بالقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

تنسق الأمم المتحدة أنشطتها من خلال عملية استشارية في إطار أولويات الحكومة والرؤية الاقتصادية 2030 للمملكة. ويتلخص مبدأ التوجيه الخاص بالأمم المتحدة في الملكية القومية للتدخلات والبرامج من أجل تقوية القدرات الوطنية وتحقيق أفضل النتائج لتنمية بشرية مستدامة.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو أول منظمات الأمم المتحدة تواجداً في البحرين، إذ تأسس المكتب في المنامة في مارس/أذار 1972 بمجرد استقلال البحرين وانضمامها إلى الأمم المتحدة.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو أول منظمات الأمم المتحدة تواجداً في البحرين، إذ تأسس المكتب في المنامة في مارس/أذار 1972 بمجرد استقلال البحرين وانضمامها إلى الأمم المتحدة.

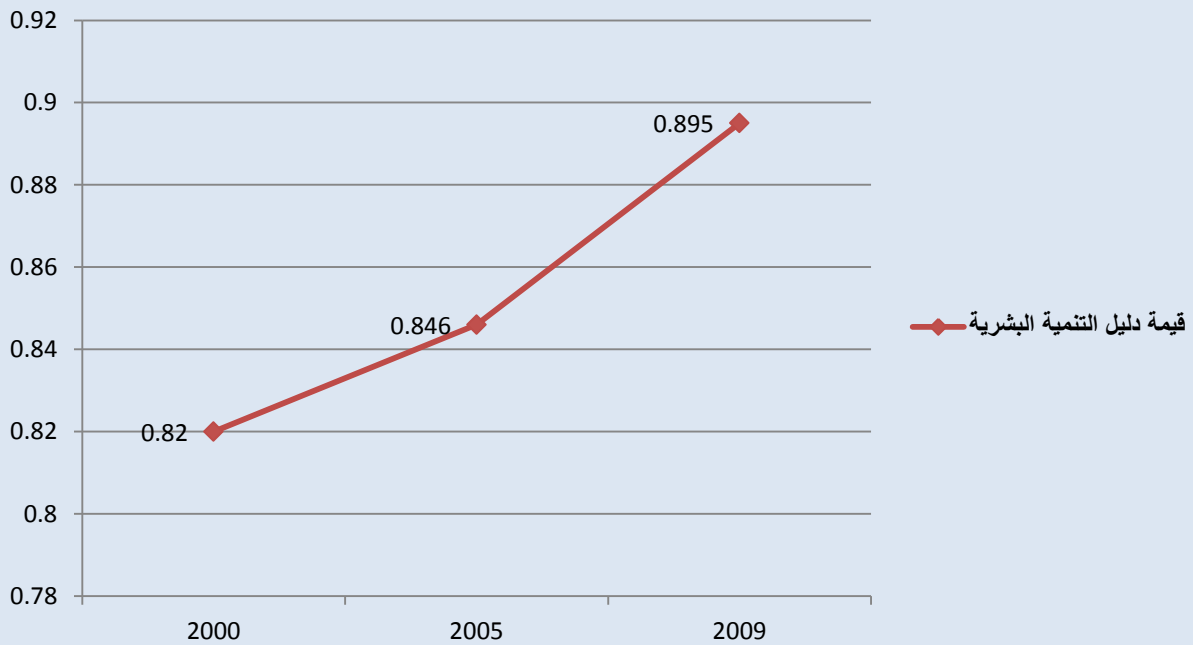
إن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين هو أحد 166 مكتباً لشبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة، والمكلف بالدعوة إلى التغيير الإيجابي الموالي للتنمية وربط الدول بالمعرفة، والخبرة، والموارد. ويتمثل الهدف الأساسي في مساعدة الأفراد على بناء حياة أفضل من خلال العمل معهم على تطبيق الحلول الخاصة بهم لمواجهة تحديات التنمية على الصعيدين العالمي والقومي.

توجد حالياً 5 منظمات للأمم المتحدة في البحرين، وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (UNEP ROWA)، والمكتب الفرعي لمركز الأمم المتحدة للإعلام (UNIC)، المكتب الإقليمي لتشجيع التكنولوجيا (ITPO) الخاص بمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO)، والمكتب الإقليمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO). وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون حوالي 15 منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة التي ليس لها مكاتب في البحرين مع عدد من الوزارات والمؤسسات القومية وتدعمها من مكاتبها الرئيسية أو الإقليمية.

3. إنجازات مملكة البحرين فيما يتعلق بالأدلة الرئيسية للتنمية البشرية (2009-2000)

- تفاس التنمية البشرية المستدامة في أي دولة من خلال تقدمها في أربعة مجالات أساسية. هذه المجالات هي:
- أ. متوسط العمر المتوقع عند الولادة
 - ب. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان البالغين من العمر 15 عاماً وأكثر
 - ج. معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي
 - د. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية

قيمة دليل التنمية البشرية (HDI)



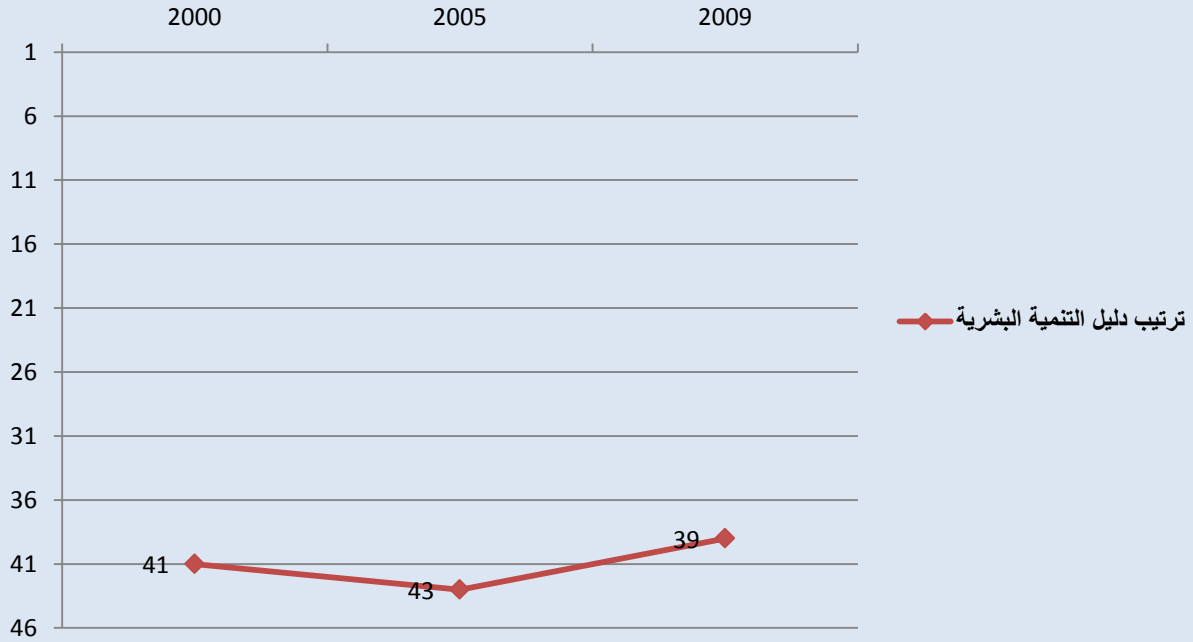
تعرض هذه الإنجازات على شكل دليل التنمية البشرية (أو HDI) حيث تعكس القيمة المقاربة لرقم "1" مستويات تنمية بشرية متقدمة في الدولة. يعرض الشكل أعلاه قيم دليل التنمية البشرية للبحرين في الأعوام 2009-2000.

في العقد الماضي ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) للبحرين من 0.820 في عام 2000 إلى 0.895 في عام 2009. وتحتل البحرين المرتبة رقم 39 عالمياً طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2009.

يحدد مركز الدولة على القائمة العالمية للدول على أساس قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها، وهو ما يسمى ترتيب دليل التنمية البشرية. وبينما ترتيب دليل التنمية البشرية هو الأكثر شعبية، فإن الاتجاه الأهم الذي يظهر الإنجاز الحقيقي للدولة هو قيمة دليل التنمية البشرية (الشكل أعلاه).

في العقد الماضي ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) للبحرين من 0.820 في عام 2000 إلى 0.895 في عام 2009. وتحتل البحرين المرتبة رقم 39 عالمياً طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2009.

ترتيب دليل التنمية البشرية (HDI)

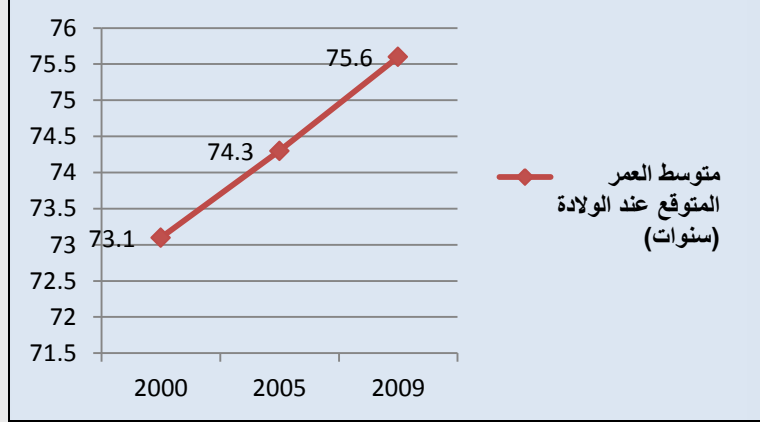


في الفترة ما بين 2005 و2009، ارتفع ترتيب البحرين بشكل سريع وقفز مستويين إلى الترتيب 39 من 43. يمكن أن يتغير ترتيب دليل التنمية البشرية لأي دولة على القائمة العالمية نتيجة لتذبذب أداء الدول الأخرى. وبالرغم من ذلك، تتأثر قيمة دليل التنمية البشرية لأي دولة فقط بالتنمية في الدولة بدون اعتبار للعوامل الخارجية.

في الفترة ما بين 2005 و2009، ارتفع ترتيب البحرين بشكل سريع وقفز مستويين إلى الترتيب 39 من 43.

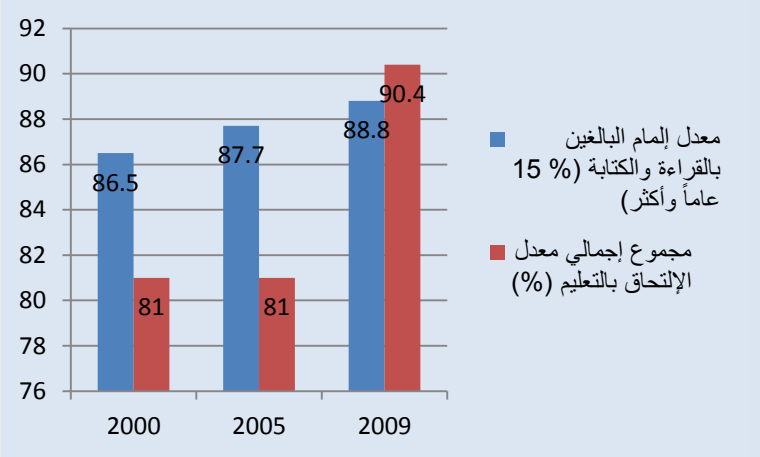
كما حققت البحرين تقدماً مطرداً في تحسين الحالة الصحية لمواطنيها بزيادة متوسط العمر المتوقع لسكان البحرين من متوسط 73.1 عاماً في عام 2000 إلى 75.6 عاماً في عام 2009.

مكون متوسط العمر المتوقع لدليل التنمية البشرية



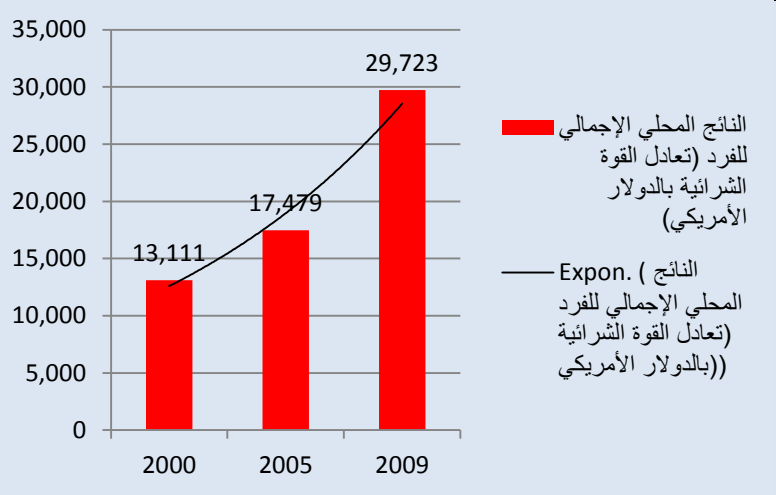
بالمثل، تحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من 87.7% إلى 88.8%. وكانت النوعية الجيدة لمرافق التعليم لسكان البحرين أهم التحسينات المحققة. كذلك تحسن مجموع إجمالي الالتحاق بالتعليم بحوالي 10% من 81% في عام 2000 إلى 90.4% في عام 2009.

مكونات التعليم لدليل التنمية البشرية



تحسن مجموع إجمالي الالتحاق بالتعليم بحوالي 10% من 81% في عام 2000 إلى 90.4% في عام 2009.

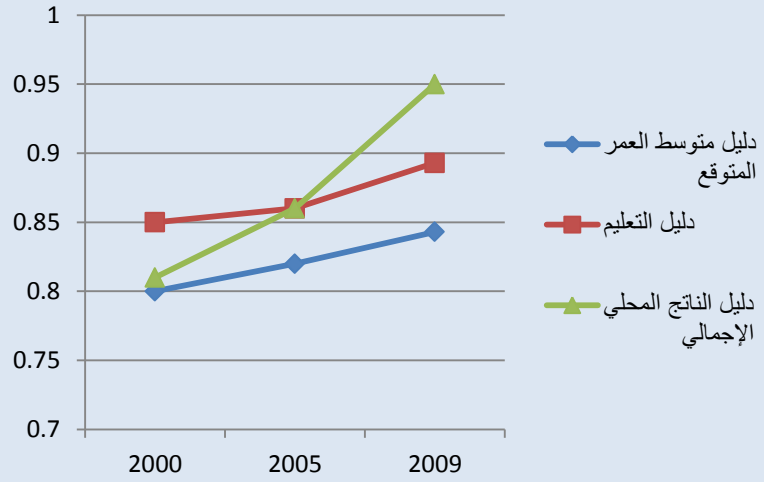
مكون الناتج المحلي الإجمالي لدليل التنمية البشرية



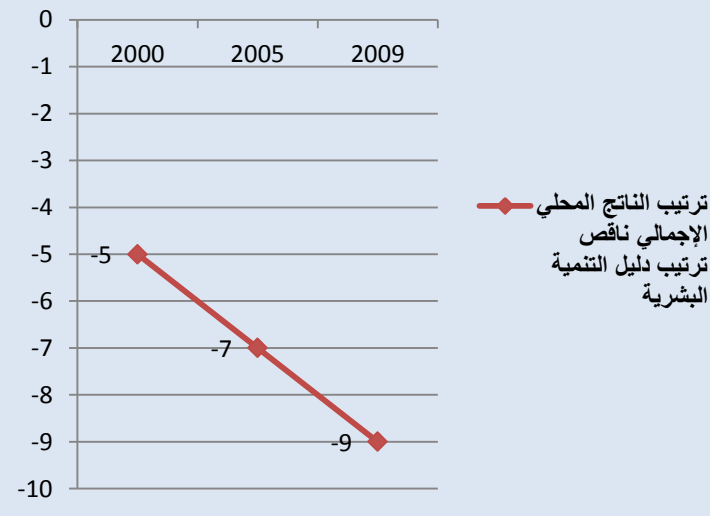
كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد (سلع وخدمات) بمستوى مبهز لحوالي الضعف في العقد الماضي. تشير هذه الأرقام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) ليشير إلى مقارنة أكثر واقعية بين الدول.

تشير مقارنة المكونات الفردية لمؤشرات دليل التنمية البشرية خلال السنوات الخمس الأخيرة (2000-2009) إلى مساهمة مستويات الدخل المحسنة في الزيادة السريعة في دليل التنمية البشرية. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 17479 دولار أمريكي في عام 2005 إلى 29723 دولار أمريكي في عام 2009 (بفرق 12244 دولار أمريكي) مقارنة بفرق 4368 دولار أمريكي فيما بين عام 2000 و2005.

مقارنة بين مؤشرات مكون دليل التنمية البشرية 2009 - 2000



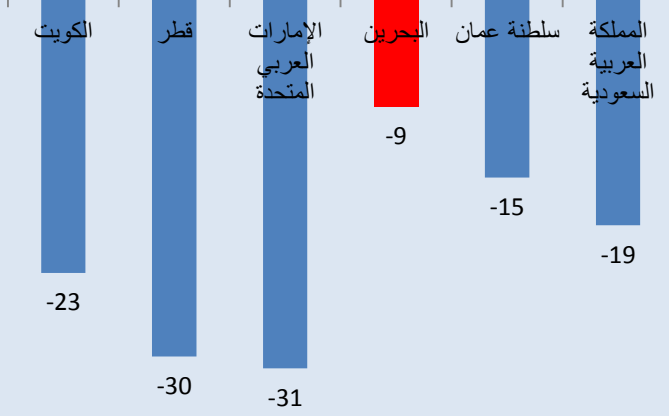
ترتيب الناتج المحلي الإجمالي ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية



يبين الفرق بين ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرق وترتيب دليل التنمية البشرية للبحرين ما إذا كانت الدولة قادرة على ترجمة الأداء الاقتصادي إلى تنمية بشرية (نوعية الحياة). تشير الأرقام الإيجابية إلى أن أداء دليل التنمية البشرية للدولة أعلى من مستوى دخلها، وكلما كان الرقم أعلى كلما كان ذلك أفضل. كان لترجمة البحرين للناتج المحلي الإجمالي إلى تنمية بشرية على مدار العقد الماضي قيمة متناقصة. وبالرغم من ذلك، وكما سنرى فيما بعد، فإن أداء البحرين أفضل كثيراً من مثيلاتها في المنطقة.

تشير مقارنة المكونات الفردية لمؤشرات دليل التنمية البشرية إلى مساهمة مستويات الدخل المحسنة في الزيادة السريعة في دليل التنمية البشرية.

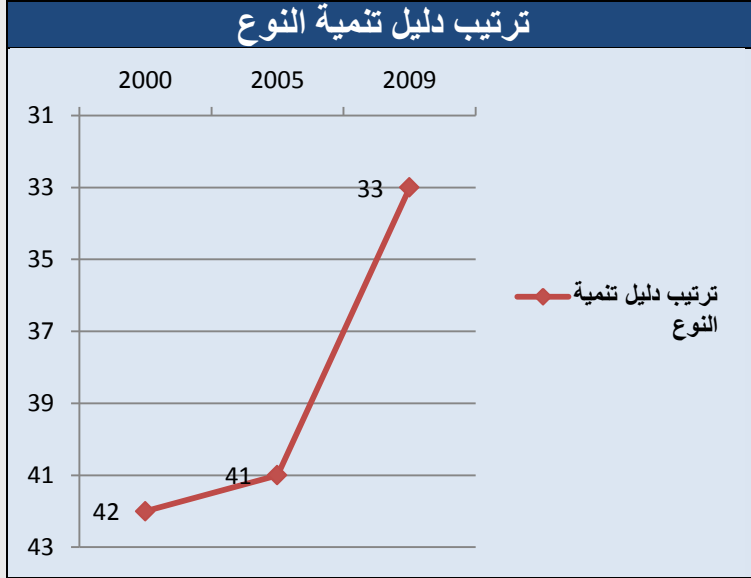
ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2009 ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية



يعتبر أداء البحرين هو الأفضل مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي. لقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أقل نجاحاً في ترجمة مكاسب الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بها إلى تنمية بشرية فعلية. وفي عام 2009، جاءت قطر بأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في المنطقة بقيمة 74882 دولار أمريكي بينما كانت قيماً ترتيبها -30.

يعتبر أداء البحرين هو الأفضل مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي. لقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أقل نجاحاً في ترجمة مكاسب الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بها إلى تنمية بشرية فعلية.

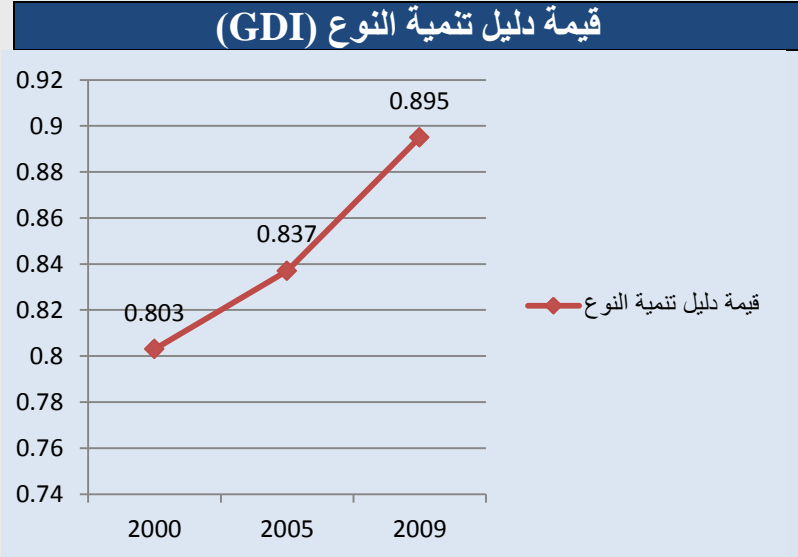
مؤشرات تنمية النوع للبحرين (2000 – 2009)



ارتفع ترتيب دليل تنمية النوع للبحرين بشكل مطرد على مدار السنوات العشر الماضية خاصة في الفترة من 2005 وحتى 2009، مما يشير إلى تحسن مستدام في المكونات المصنفة نوعياً لدليل التنمية البشرية، أو بعبارة أخرى متوسط العمر المتوقع، والتعليم، ومستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كانت قيم دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع للبحرين مماثلة في عام 2009 (0.895). وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالتنمية البشرية، لا يوجد تفرقة من حيث النوع في البحرين.

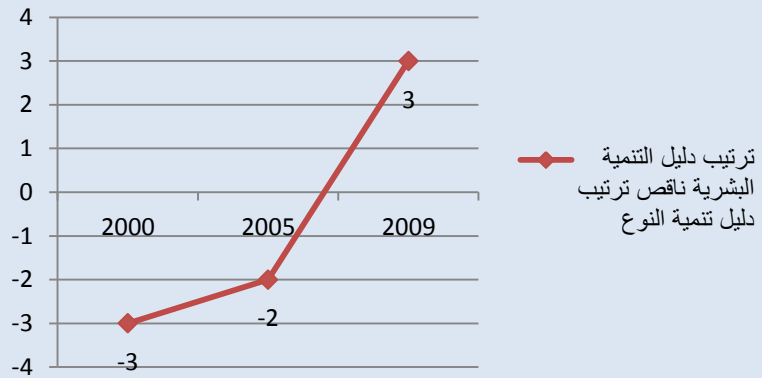
من المثير للاهتمام ملاحظة أن قيم دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع للبحرين مماثلة في عام 2009 (0.895). وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالتنمية البشرية، لا يوجد تفرقة من حيث النوع في البحرين.² يتم حساب دليل تنمية النوع بنفس الطريقة التي يتم بها حساب دليل التنمية البشرية لتعداد السكان من النساء في الدول واستثناء البيانات الخاصة بتعداد السكان من الرجال.



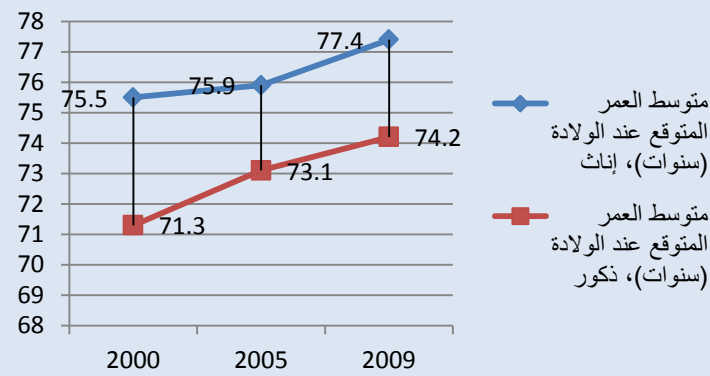
² يشير الفرق بين ترتيب دليل التنمية البشرية وترتيب تنمية النوع إذا ما كان هناك استثمار متبادل في القدرات البشرية بين الرجال والنساء. ويشير الرقم السالب إلى أن ترتيب دليل تنمية النوع أقل من ترتيب دليل التنمية البشرية. لذلك، فإن وضع الدولة من حيث فروق النوع أدنى من وضعها من حيث متوسط التنمية. كلما زاد التفاوت بين الجنسين في القدرات الأساسية، كلما انخفض دليل تنمية النوع مقارنة بدليل التنمية البشرية.

تشير مقارنة ترتيب دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع (كما هو مبين ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص ترتيب دليل تنمية النوع بقيمة 3 للبحرين) إلى أنه بالإضافة إلى التحسن العام في القدرات الأساسية، قامت البحرين في نفس الوقت بتحسين التفاوت في النوع في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية (متوسط العمر المتوقع، التحصيل العلمي، والدخل). في عام 2000 و2005، كان دليل التنمية البشرية للبحرين ناقص ترتيب دليل تنمية النوع -3 و-2 على التوالي.

ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص دليل تنمية النوع

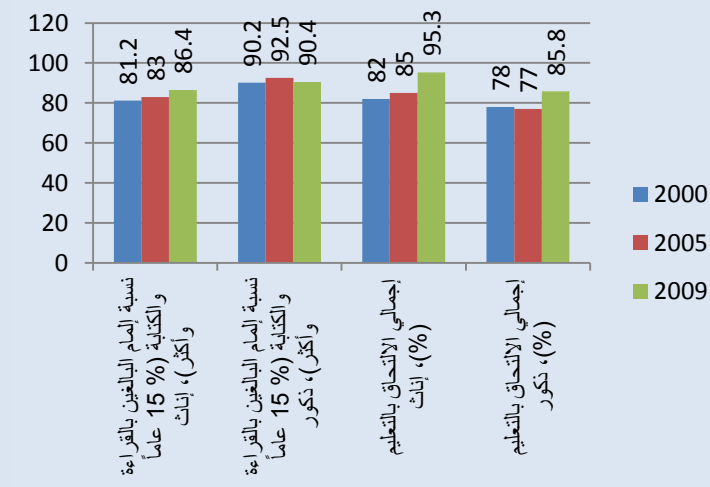


مكون متوسط العمر المتوقع لدليل تنمية النوع



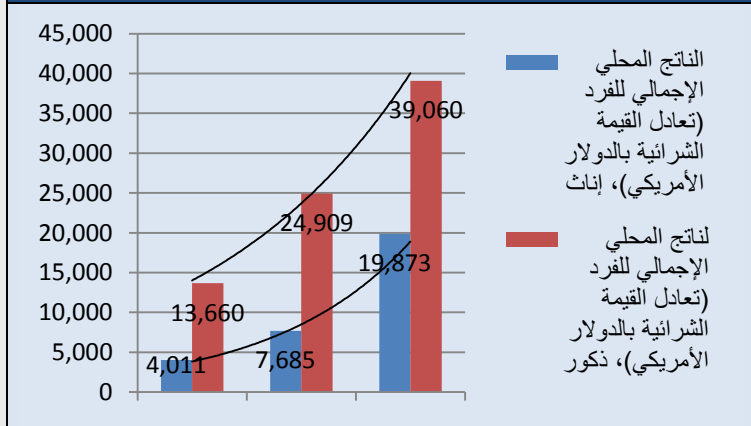
يشير هذا الشكل إلى أنه في البحرين، وكما تعرض المعايير العالمية، مازالت النساء تعيش أطول من نظرائهن من الرجال.

مكون التعليم لدليل تنمية النوع



كعضو في مجلس التعاون الخليجي الغني بالموارد، كان أداء البحرين أعلى من المتوسط بشكل عام فيما يتعلق بالتحصيل العلمي بغض النظر عن النوع. وفي عام 2009 فقط، وصل إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم للإناث من 95.3 في المائة مقارنة بـ 85.8 في المائة للذكور.

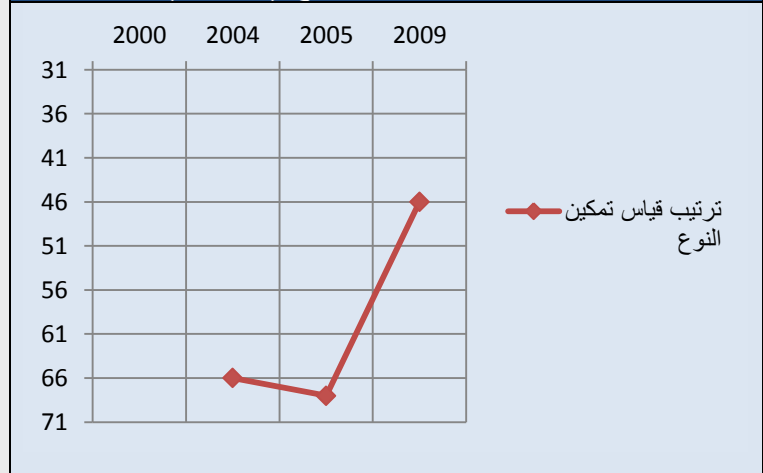
الدخل المكتسب



كما هو الحال في الكثير من أنحاء العالم، تحصل المرأة في البحرين على دخل أقل بكثير من نظرائها من الرجال. في عام 2009، حصلت المرأة في البحرين على 19873 دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 39060 دولار أمريكي. وهذا بشكل أساسي يرجع إلى (أ) عدد الإناث في قوة العمل أقل كثيراً من عدد الذكور، و(ب) الإناث يكسبن أقل في المتوسط من الذكور.

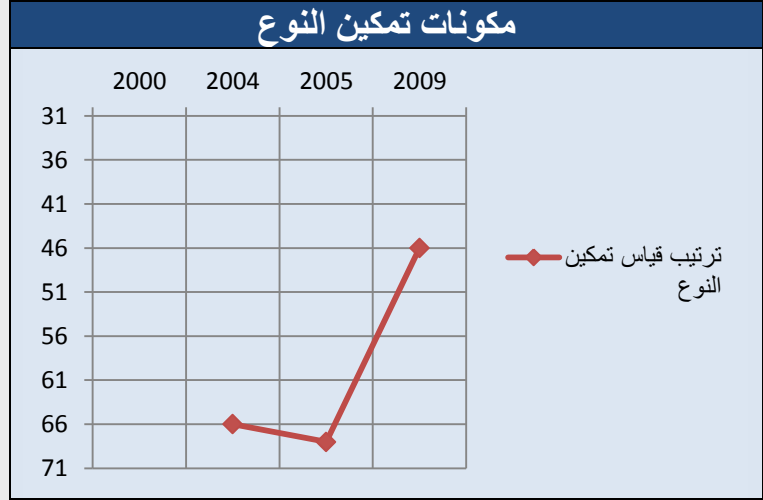
يتحدد قياس تمكين النوع (GEM) على أساس عدد النساء في المراكز الإدارية القيادية والهيئات التشريعية. لا توجد بيانات متاحة لحساب قياس تمكين النوع في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 للبحرين. ويتوفر ترتيب قياس تمكين النوع بالنسبة للبحرين بدءاً من عام 2004 وهو يشير إلى أنه بالرغم من التحسن العام في التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، إلا أن المساهمة الإضافية للمرأة في الحياة العامة ستساهم في نجاح استدامة التنمية البشرية في البحرين بشكل عام.

ترتيب قياس تمكين النوع (GEM)



يتوفر ترتيب قياس تمكين النوع بالنسبة للبحرين بدءاً من عام 2004 وهو يشير إلى أنه بالرغم من التحسن العام في التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، إلا أن المساهمة الإضافية للمرأة في الحياة العامة ستساهم في نجاح استدامة التنمية البشرية في البحرين بشكل عام.

يشير هذا الشكل البياني إلى أن البحرين أظهرت تحسناً مطرداً من حيث عدد السيدات في المناصب العليا والإدارية (بالإضافة إلى المهنيين والعمال الفنيين). وقد تضاعفت نسبة السيدات في المراكز القيادية العليا تقريباً من 7.3 في المائة في عام 2000 إلى 13 في المائة في عام 2009. ويتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجلس الأعلى للمرأة (SCW) لمواجهة الفجوات في وصول المرأة إلى مجال العمل العام.

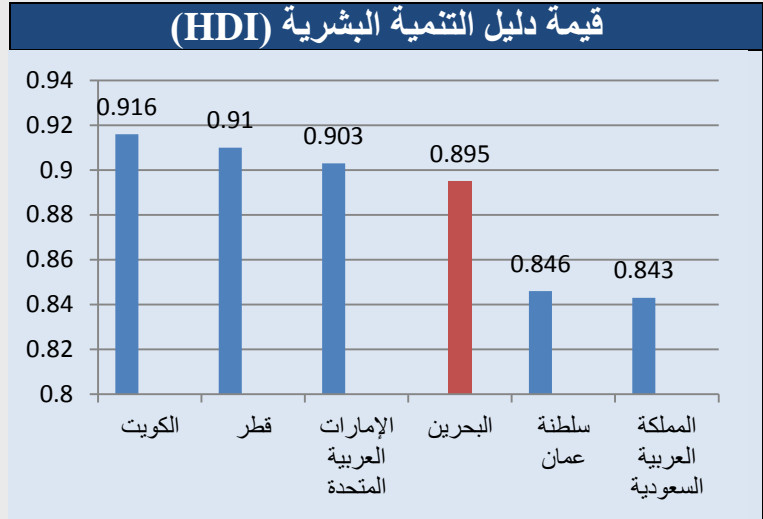


قامت المرأة البحرينية بالتصويت عام 1973 ورشحت نفسها في الانتخابات في مايو/أيار 2002 بعد تعديل الدستور. لم يتم انتخاب أي امرأة لمجالس البرلمان في ذلك العام، وتم انتخاب سيدة واحدة فقط في عام 2006. وبالرغم من ذلك قام جلالة الملك بتعيين ست نساء من بين الأعضاء الأربعين لمجلس الشورى، أعلى مجلسي الحكم التشريعي في البحرين. وفي عام 2006، تم تعيين عشر نساء في مجلس الشورى الجديد. ويؤمل أن يتحسن ذلك مع مشاركة أفضل للمرأة في المناصب القيادية الحكومية بالإضافة إلى المناصب الإدارية في القطاع الخاص في السنوات القادمة.

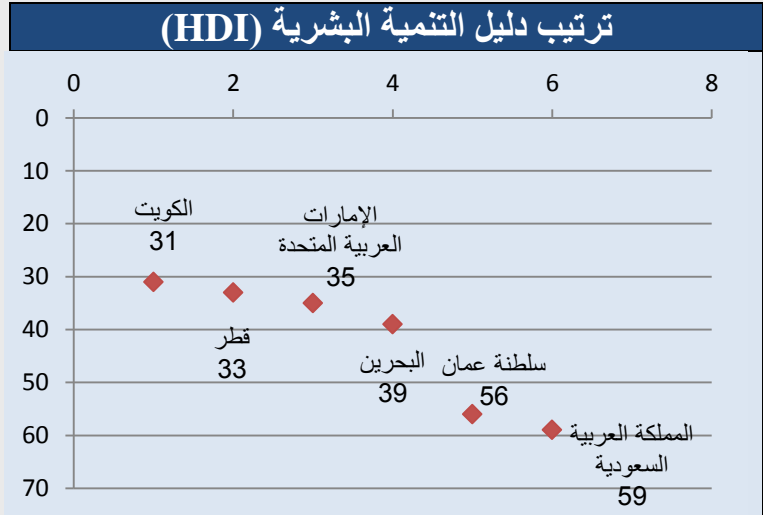
في عام 2000، قام جلالة الملك بتعيين ست نساء من بين الأعضاء الأربعين لمجلس الشورى، أعلى مجلسي الحكم التشريعي في البحرين. وفي عام 2006، تم تعيين عشر نساء في مجلس الشورى الجديد.

4. مؤشرات منتقاة من التنمية البشرية لمجلس التعاون الخليجي (2009): مقارنة

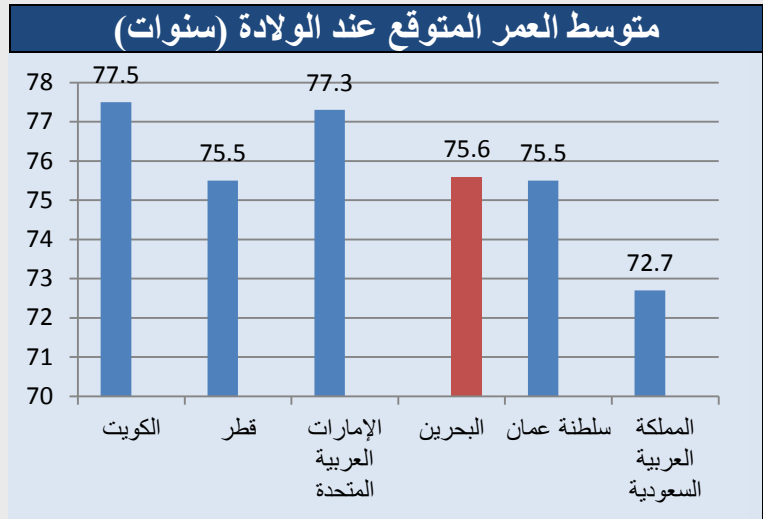
طبقاً لتقرير التنمية البشرية الحالي (2009) تقف البحرين بين التنمية البشرية المرتفعة جداً (VHHD) والتنمية البشرية المرتفعة (HHD) مع دليل تنمية بشرية يصل إلى 0.895.



يقع الترتيب العالمي الحالي للبحرين طبقاً لتقرير التنمية البشرية في المركز 39.

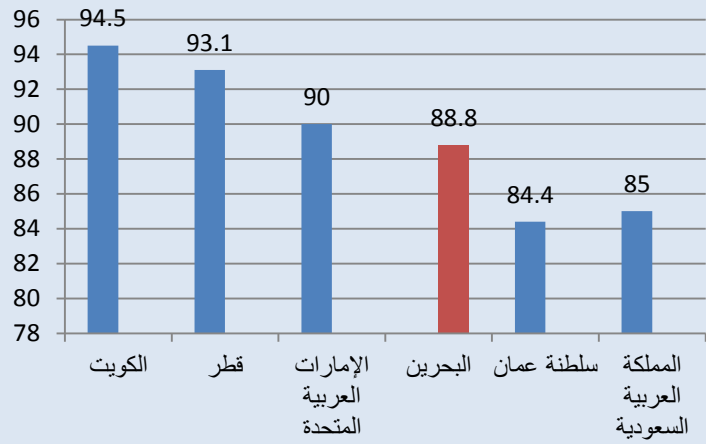


تتماثل نسب متوسط العمر المتوقع في البحرين، وقطر، وسلطنة عمان بشكل كبير بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية المصدرة للبترول. وتشارك الإمارات العربية المتحدة والكويت في نسب المستويات العالية لمتوسط العمر المتوقع عند نسبة مئوية تصل إلى حوالي 77 في المائة.

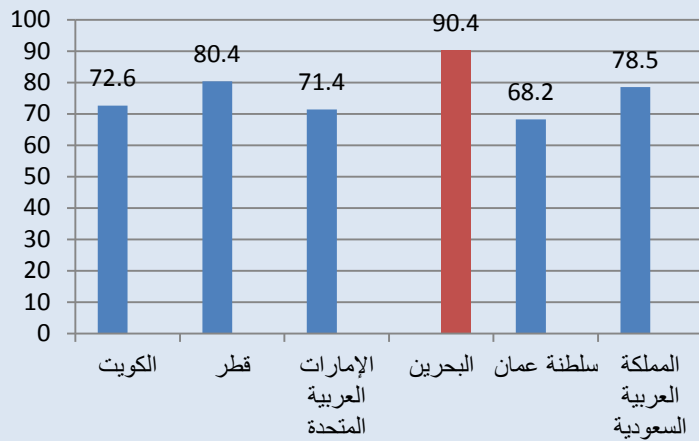


يشمل حساب نسب الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين وغيرها من مكونات دليل التنمية البشرية جميع الأشخاص الذين يعيشون في البحرين وليس فقط المواطنين البحرينيين. ولذلك، فمن المهم تحسين نسب الإلمام بالقراءة والكتابة والأحوال الأخرى للعاملين في البحرين لتحقيق قيم أعلى لدليل التنمية البشرية والترتيب العالمي بشكل عام.

نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة (% عاماً وأكثر)

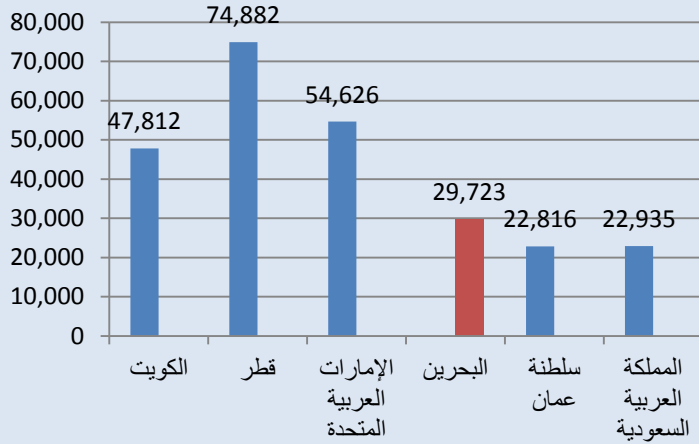


إجمالي النسبة المشتركة للالتحاق بالتعليم (%)



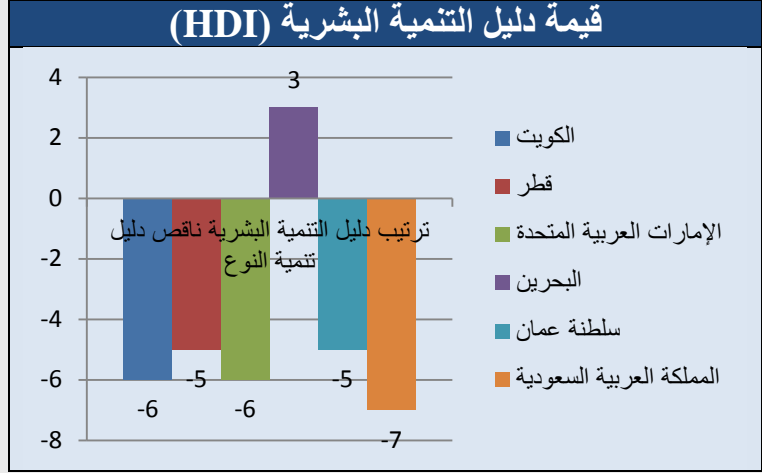
بلغ إجمالي النسبة المشتركة للالتحاق بالتعليم 90.4 في المائة في عام 2009، مما جعله الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي بفارق كبير. وكان قطر، وهي الأقرب للبحرين أقل بحوالي 10 نقاط مئوية عن البحرين.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

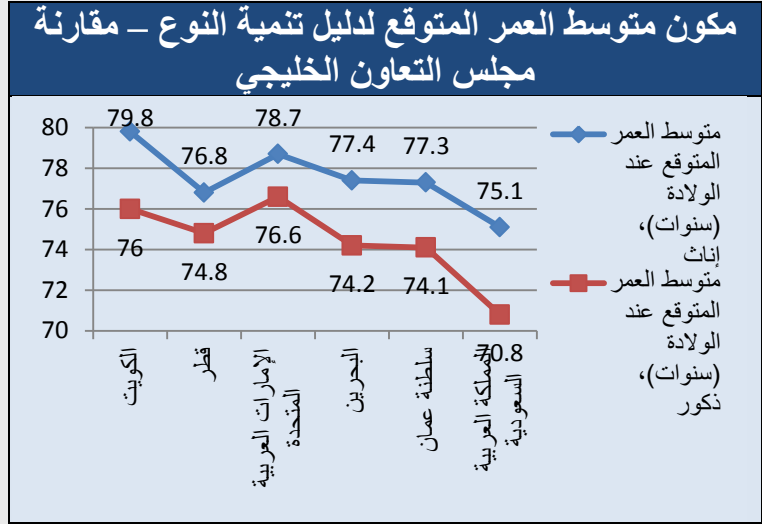


بينما تحسنت نسبة الدخل المحلي الإجمالي للفرد في البحرين على مر الأعوام، اقتربت المقارنة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويرجع أحد الأسباب في احتلال دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي مراكز أعلى من البحرين إلى منتجاتهم المحلية المرتفعة للغاية والتي ترجع إلى النفط والغاز. في عام 2009، جاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت أعلى من البحرين لهذا السبب بالأساس.

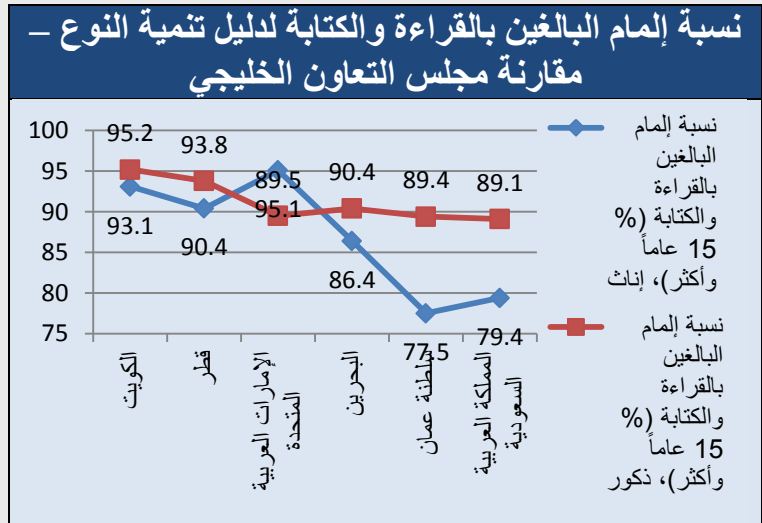
تبين المقارنة بين ترتيب دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع (كما يعرض في قيم ترتيب دليل التنمية البشرية ناقص دليل تنمية النوع) أنه بالرغم من التحسن العام في القدرات الأساسية، فلا زال هناك تفاوت في النوع في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية (متوسط العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والدخل) لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين. إذ قدمت البحرين أفضل أداء بقيمة +3.



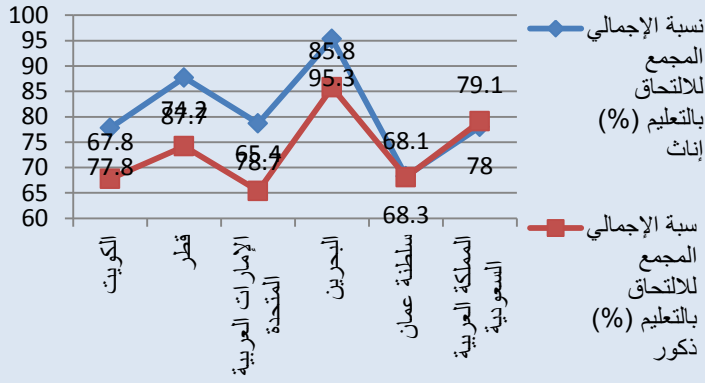
تتماثل فجوة النوع في متوسط العمر المتوقع بشكل كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي مع تسجيل المرأة لمتوسط عمل أطول من نظرائهن من الرجال.



إن الفجوات النوعية في إلمام البالغين بالقراءة والكتابة صغيرة بشكل كبير بالنسبة لدول مثل الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين. وتعرض سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أكبر فجوات في إلمام البالغين بالقراءة والكتابة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

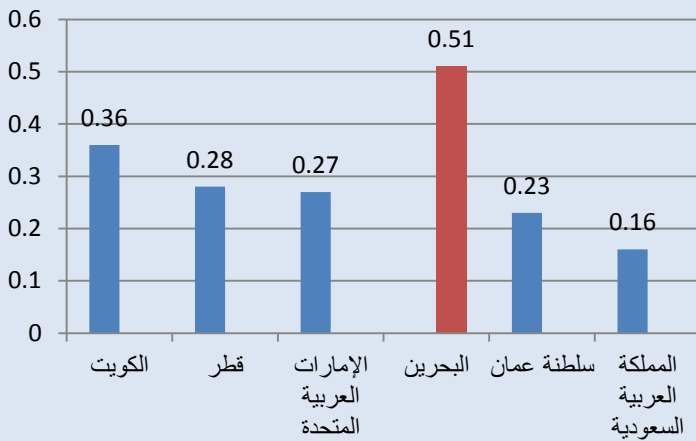


نسبة الإجمالي المجمع للالتحاق بالتعليم لدليل تنمية النوع - مقارنة مجلس التعاون الخليجي



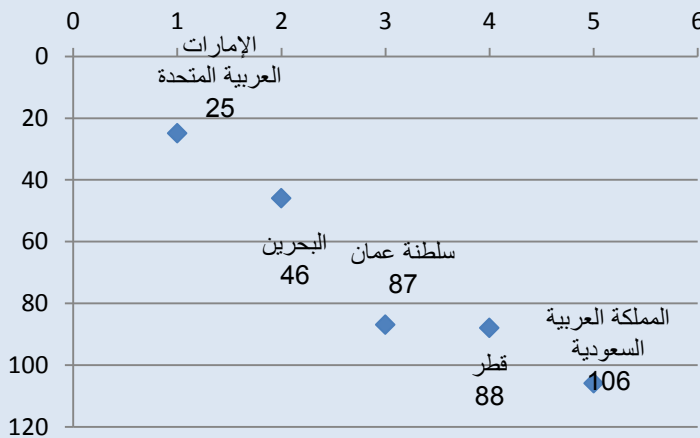
تتقدم البحرين على نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بإنجازاتها في مجال التعليم للذكور والإناث. إن معدل التحاق يصل إلى 95% للإناث هو إنجاز مبهر بجميع المقاييس.

نسبة الدخل المقدر للإناث والذكور



تقدر نسبة دخل الإناث إلى الذكور في البحرين بـ 0.51 - وهي الأعلى في المنطقة.

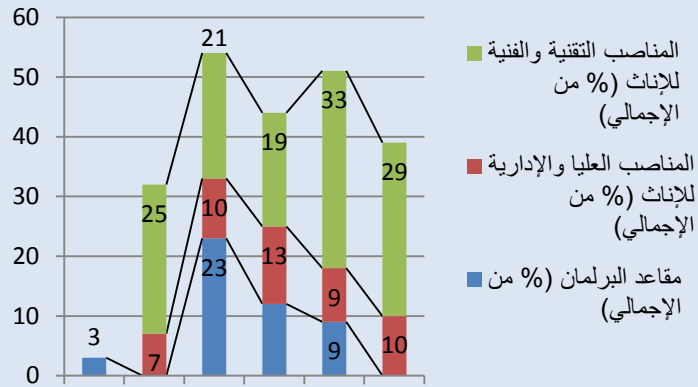
ترتيب قياس تمكين النوع (GEM)



لا توجد عضوات في البرلمان في قطر أو المملكة العربية السعودية. وتفتقد الكويت للبيانات في عدد من مكونات قياس تمكين النوع.

تؤدي البحرين بشكل أفضل فيما يتعلق بأعلى نسب مئوية للإناث في المناصب القيادية والإدارية العليا في مكان العمل مسجلة 13 في المائة. وتملك باقي دول مجلس التعاون الخليجي عدداً أكبر من النساء في القوة العاملة ولكنهم في مستوى أقل. تملك الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة مقاعد للمرأة في البرلمان، عند 23%، تليها مملكة البحرين حيث تحتل المرأة 14% من مقاعد البرلمان.

مكونات تمكين النوع – مقارنة مجلس التعاون الخليجي



تؤدي البحرين بشكل أفضل فيما يتعلق بأعلى نسب مئوية للإناث في المناصب القيادية والإدارية العليا في مكان العمل مسجلة 13 في المائة.

المملكة العربية السعودية VHHD	سلطنة عمان VHHD	البحرين VHHD	الإمارات العربية المتحدة VHHD	قطر VHHD	الكويت VHHD	
لم تحصل على الحق	1994 و 2003	1973 و 2003	2006	2003	2005	العام الذي حصلت فيه المرأة على حق التصويت
لم تحصل على الحق	1994 و 2003	1973 و 2003	2006	2003	2005	العام الذي حصلت فيه المرأة على حق الترشيح للانتخاب